الزيدي يؤجل اقتحام جرف الصخر بعد تسريب الخطة... تطورات وتسريبات جديدة في ملف التوتر الأمني

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أنشئ هذا الملف في 19 نوفمبر 2026، 00:14
النسخة الحية
/https://meaintelligence.net/2026/11/zaidi-jurf-delay

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

خطة من ٣ ألوية وضغوط حتى فجر الجمعة 3
مهلة للكتائب لإخفاء المعالم 3
لجنة تحقيقية معدّلة برئاسة مسؤول في الحشد 3
طوق أمني في بابل واستقالة المحافظ 3
وثيقة: مساران جديدان للتهريب من شمال العراق 3
قراءة تحليلية: تسريب يفشل المفاجأة ودولة تفاوض على دخول أراضيها 4

شهدت أزمة تهريب النفط من ناحية جرف الصخر (جرف النصر) شمالي محافظة بابل تطورات ميدانية وسياسية متسارعة خلال الساعات الماضية، إذ كشفت معلومات مسرّبة حديثًا أن رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي أرجأ تنفيذ خطة عسكرية لاقتحام الناحية، معقل كتائب حزب الله، بعد أن سرّب قائد عسكري رفيع تفاصيل الخطة إلى قيادات في الإطار التنسيقي وهيئة الحشد الشعبي.

خطة من 3 ألوية وضغوط حتى فجر الجمعة

بحسب المعلومات، كانت الخطة الحكومية التي أُعدّت لتمكين لجنة تحقيقية من الكشف عن مواقع التهريب تقضي بمشاركة 3 ألوية عسكرية وفرض طوق أمني شامل فجر الجمعة 13 تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أن تسريب الخطة أدى إلى ضغوط سياسية واتصالات مكثفة تلقاها هاتف الزيدي من قيادات في الإطار التنسيقي والحشد الشعبي، استمرت حتى فجر الجمعة لثنيه عن العملية، استكمالًا للوساطات التي قادها نوري المالكي وهادي العامري وياسر صخيل لاحتواء التصعيد المسلح الذي هدد به الأمين العام للكتائب أبو حسين الحميداوي والمسؤول الأمني أبو مجاهد العساف.

مهلة للكتائب لإخفاء المعالم

منح تأجيل الاقتحام كتائب حزب الله مهلة زمنية حرجة، استثمرتها في إخفاء معالم ومعدات مرتبطة بعمليات التهريب، والمصانع البدائية والمخازن السرية الموجودة داخل الناحية المغلقة أمام مؤسسات الدولة منذ عام 2014.

لجنة تحقيقية معدّلة برئاسة مسؤول في الحشد

على إثر اجتماع جمع رئيس الوزراء برئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي وقيادات في الإطار التنسيقي، دخلت ظهر الجمعة لجنة تحقيقية معدّلة إلى جرف الصخر برفقة قوة من الشرطة الاتحادية. وتضم اللجنة 11 جهة حكومية، من بينها مستشار لرئيس الوزراء، ومديرية النزاهة، واستخبارات وزارة الداخلية، وشرطة الطاقة. وأُسندت رئاستها إلى مدير عام الانضباط والأمن في هيئة الحشد الشعبي «علي الزيدي» (بالتشابه مع اسم رئيس الوزراء)، استجابةً لشرط الكتائب برفض إشراف وزير الداخلية عبد الأمير الشمري عليها.

طوق أمني في بابل واستقالة المحافظ

ميدانيًا، وجّه قائد شرطة بابل عباس الحسيني بتعزيز الإجراءات عبر تشكيل طوق أمني داخلي وخارجي حول الناحية بمشاركة سريتين من الشرطة الاتحادية، ومفارز من الاستخبارات والأمن الوطني والمخابرات وشرطة الطاقة. وشمل ذلك نصب كاميرات مراقبة وسيطرات اعتراضية على الطرق المؤدية إلى بغداد وكربلاء لتدقيق أوراق الصهاريج، وتخصيص سريتي طوارئ ومغاوير قوة احتياط. وتزامن ذلك مع استقالة محافظ بابل علي تركي يوم الخميس، بعد نفيه السابق لوجود مواقع تهريب في الناحية.

وثيقة: مساران جديدان للتهريب من شمال العراق

في سياق متصل، كشفت وثيقة استخبارية جديدة عن اتساع رقعة تهريب النفط العراقي ليشمل مسارات جديدة في شمال البلاد. ورصدت الوثيقة مسارين رئيسيين خارج قنوات شركة تسويق النفط العراقية «سومو»: يمر الأول عبر السليمانية إلى إيران ومنها إلى أفغانستان، والثاني عبر منفذ إبراهيم الخليل الحدودي إلى تركيا. وأشارت إلى تورط شركة «DNO» النرويجية في بيع كميات من النفط لمشترين محليين ونقلها عبر الصهاريج.

قراءة تحليلية: تسريب يفشل المفاجأة ودولة تفاوض على دخول أراضيها

يجسّد مسار الأحداث منذ تسريب التقرير الاستخباري السري في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، مرورًا بفشل محاولة الاقتحام الأولى في 12 منه، وصولًا إلى تسريب الخطة العسكرية وتعديل تركيبة اللجنة التحقيقية، أزمة هيكلية عميقة تضرب صميم القرار الأمني للدولة العراقية.

ويثبت تسريب خطة أعدتها لجنة حكومية رفيعة المستوى قبل ساعات من تنفيذها أن الاختراق لصالح الفصائل المسلحة لا يقتصر على الميدان، بل يمتد إلى مفاصل صناعة القرار الأمني والعسكري. وقد أفشل هذا التسريب عنصر المفاجأة، وحوّل الدولة إلى طرف مفاوض عاجز عن دخول أراضيه إلا بموافقة مسبقة من القوى المسيطرة عليها.

والرضوخ لضغوط أقطاب «الإطار التنسيقي» وتأجيل الاقتحام أتاحا لـ«كتائب حزب الله» وقتًا كافيًا لإخلاء المنشآت والمخازن التي وثقتها الأقمار الاصطناعية أو تمويهها. كما أن إسناد رئاسة اللجنة إلى مدير أمن الحشد الشعبي بدلًا من وزارة الداخلية، التي كشفت استخباراتها الخروقات أصلًا، يعني عمليًا تحويل جهة محسوبة على الفصيل إلى «حَكَم وخصم» في آنٍ واحد، ما يجعل نتائج اللجنة أقرب إلى التغطية السياسية لحفظ ماء الوجه أمام الضغوط الدولية والأمريكية.

وتعكس توجيهات قائد شرطة بابل بفرض طوق أمني وتدقيق الصهاريج على طرق بغداد وكربلاء محاولة حكومية للانتقال من «المواجهة المباشرة» داخل معقل الكتائب إلى «الخنق اللوجستي» خارج حدود جرف الصخر، لقطع المسارات الثلاثة التي كشفها التقرير الاستخباري السابق (جسر المسيب وعامرية الفلوجة والطريق الدولي) دون الانجرار إلى حرب شوارع في بابل وبغداد.

ويضع تزامن ملف جرف الصخر، المرتبط بشبكة تمويل تمتد من بغداد إلى بيروت وبوجود مقاتلين أجانب، مع الكشف عن مسارات تهريب جديدة من شمال العراق نحو إيران وأفغانستان وتركيا، الحكومة العراقية في دائرة الخطر الاقتصادي والسياسي. فاستمرار نزيف النفط خارج سلطة «سومو» يغذي «اقتصادًا موازيًا» ويمول الفصائل المسلحة، والأخطر أنه يعرّض القطاع النفطي والمصرفي العراقي لعقوبات دولية وشيكة بتهمة التواطؤ أو العجز عن ضبط الموارد السيادية.